



جامعة الشهيد حمزة لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير



تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني حول

إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر



المحاور

- المحور الأول:** دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المحور الثاني:** الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- المحور الثالث:** متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المحور الرابع:** المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المحور الخامس:** دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.
- المحور السادس:** دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية.
- المحور السابع:** قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المحور الثامن:** الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يومي

07/06

ديسمبر 2017

قاعة المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير



الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم			عنوان المداخلة
الإسم واللقب	فاطمة الزهراء مومن	هشام أمجوج	لعبيدي مهاوات
المؤهل العلمي	طالبة دكتوراه	طالب دكتوراه	دكتور
الوظيفة	/	/	أستاذ
التخصص	/	/	/
المؤسسة	جامعة الوادي	جامعة الوادي	جامعة الوادي
ملاحظات			

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم

ملخص باللغة العربية:

حاولنا من خلال هذا البحث التعرف على المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، حيث تمثل 95% من كافة المؤسسات في جميع أنحاء العالم، ولاهمية هذه المؤسسات قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية بإنشاء معايير محاسبية خاصة بها، وتكمن أهمية هذه المعايير في تخفيف العبء على المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي عليها استعمال المعايير المحاسبية الدولية، لأنها تخفف من متطلبات القياس والافصاح المطلوبة سابقا، كما أنها تلي رغبات مستخدمي القوائم المالية لتلك المؤسسات.

الكلمات الافتتاحية:

المعايير المحاسبية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract:

Nous avons essayez par la présente étude de faire connaitre les petites et les moyennes entreprises qui représentent près de 95 % des entreprises a l'échelle mondial. Chose qui a poussé le Conseil des normes comptables international "International Accounting Standards Board " de créer des normes propres à ce genre d'entreprises afin de réduire les exigences de mesure et de divulgation et aussi de satisfaire les exigences des utilisateurs des états financiers.

Mots-clés:

Normes comptables, petites et moyennes entreprises

مقدمة:

تسعى معايير المحاسبة الدولية إلى تلبية احتياجات المحاسبة وتحسين نوعية التقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الكبيرة، إلا أن هذه الأهداف لا تقل أهمية عن أهداف البيانات المالية في حالة المؤسسات الصغيرة ومتوسطة، فهي تحتاج إلى معايير تضمن جودة تقاريرها المالية وتحقيق الأهداف المرجوة من ورائها.

وبموجب التصريحات التي جاءت في التقرير السنوي لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB (ديسمبر 2000)، التي تبين أن هناك طلب على معايير خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم تلبية هذا الطلب حيث تم الشروع في دراسة مشروع يراعي طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي الاخير صدرت في 09 جويلية 2009.

وسنحاول معالجة الموضوع من خلال المحاور التالية:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs .
- دراسة الاختلاف بين المعايير المحاسبية الشاملة والمعايير المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولاً: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لا يوجد اتفاق حول مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد عرفها البنك الدولي باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معياراً مبدئياً وهناك، وتعتبر المنشأة صغيرة إذا كانت توظف أقل من عاملاً 50، وهناك العديد من دول العالم تستخدم هذا المعيار لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وفرنسا تعتبر المنشأة صغيرة ومتوسطة إذا كانت توظف حتى 500 عامل، وفي السويد لغاية 200 عامل، وفي كندا وأستراليا 99 عامل، في حين أنها في الدنمارك توظف لغاية 50 عاملاً.

ويعتبر هذا المعيار جيد لسهولة عملية المقارنة وجمع المعلومات حوله، في حين تعتمد دول أخرى على حجم رأسمال لتعريف المؤسسة الصغير والمتوسط مما يؤدي إلى صعوبة المقارنة بين هذه الدول لاختلاف أسعار صرف العملات.

2- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المؤسسات الصناعية في العديد من دول العالم في مراحل نمو مختلفة كما أنها تمثل المستوعب الأساسي للعمالة وتساهم بفعالية في التصدير وزيادة قدرات الابتكار. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، وتوفر ما بين (40%-80%) من إجمالي فرص العمل وتوظيف من (50%-60%) من القوى العاملة في العالم، وتساهم هذه المؤسسات بحوالي 46% من الناتج المحلي العالمي، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول فعلى سبيل المثال تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنحو 85%، 51% من إجمالي الناتج المحلي في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب.

وسواء الدول المتقدمة أو الدول النامية ستظل المؤسسات الصغيرة هي الأكثر عدداً بالمقارنة بعدد المؤسسات المتوسطة وكبيرة والأكثر توظيفاً للعمالة والأقل تكلفة في توفير فرص العمل، كما تعد صاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات

السكان المحلية م السلع والخدمات بأسعار تتوافق مع قدرتهم الشرائية، والأكثر اعتمادا على الخدمات الموجودة في البيئة المحلية والأكثر استخداما للتكنولوجيا المحلية، مما يزيد من القيمة المضافة لديها، كما انها توفر البديل المحلي لكثير من السلع المستوردة. وهي مزايا تتوافق مع ظروف المنطقة العربية التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة.

ثانيا: المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMES :

1- عرض IFRS for SME : قام مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB بإعداد المعيار الدولي للتقرير المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMES في شكله النهائي في جويلية 2009، وهو عبارة عن معيار تم إعداده بغرض مواجهة الاحتياجات المتعددة لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى متناهية الصغر (Micros Entities)، التي تمثل وفق لتصريح منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD أكثر من 95% من مجموع المؤسسات في العالم. يمثل هذا المعيار أساسا ومرجعا يحتوي على مختلف القواعد التي يلتزم بها هذا النوع من القطاع لتحسين نوعية تقاريره المالية خاصة في اقتصاديات الدول النامية، وبالتحديد لما ينطبق على أسواقها. يمكن هذا المعيار معالجة الأحداث الاقتصادية وفقا لخصوصية هذا الجزء من القطاعات، مما يسمح له بتقليل حجم متطلبات المحاسبة بأكثر من 90% مقارنة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الكاملة، لاسيما في ما يتعلق بالإفصاح. ولقد تم إصدار هذا المعيار مرفقا بملخص عمل لتوضيح الأهداف المرجوة من هذا المعيار والمؤسسات المعنية بتطبيقه بالإضافة إلى تحديد واضح لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودليل الاستعمال الذي يبين كيفية عرض القوائم المالية إلى جانب المعلومات الملحقه. يعتبر هذا المعيار قائما بذاته إلا أنه يعتمد على نفس الإطار المفاهيمي لـ IFRS بشكلها الكامل في إعداده وتعديله، مما يسمح بتحديثه بشكل مستمر، كل ما دعت الحاجة لذلك من ناحية، وتسهيل الانتقال بصورة مبسطة لكامل المعايير الدولية للتقارير المالية بالنسبة للمؤسسات التي تتغير أوضاعها أو تلك التي تختار اعتمادا كاملا على المعايير الدولية للتقارير المالية من ناحية أخرى. ولقد تم إعداد هذا المعيار بشكل مستقل بدلا من جعله مضافا للمعايير الأخرى لسببين أساسيين هم :

- سهولة استعماله من طرف الجهات الراغبة في تطبيق IFRS for SME لمعالجته للأحداث الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حين احتواء IFRS بشكلها الكامل على معالجات لا تطبق في هذا النوع من القطاعات.

- لإصدار هذا المعيار بلغة بسيطة دون أي تفاصيل كما هو الوضع في IFRS بشكلها الكامل.

هناك جملة من الاعتبارات والأسباب التي تمت مناقشتها من طرف IASB والتي تم على أساسها تحديد الجوانب التي تجيز انحراف IFRSS for SMES عن IFRSS الكاملة، ويمكن حصرها في خمسة جوانب تمثلت في :

✓ إلغاء بعض الأمور والمسائل التي تغطيها المعايير الكاملة، لأنها ليست ذات صلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

✓ تعديل بعض خيارات السياسة المحاسبية التي تقدمها المعايير الكاملة، والتي لم يعد مسموح بها حاليا؛

✓ تبسيط عدد من مبادئ الاعتراف والقياس في المعايير الدولية الكاملة؛

✓ اعتماد المعيار الجديد على تقليل عدد طرق الإفصاح؛

✓ لغة المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على التبسيط.

وقد تم تبسيط المعايير المحاسبية بعدة طرق وهي:

✓ حذف موضوعات لا صلة لها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

✓ معايير الابلاغ المالي الدولية تسمح بخيارات السياسات المحاسبية كاملة، والمعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تسمح فقط بالخيارات الاسهل؛

✓ كثير من مبادئ الاعتراف وقياس الاصول والخصوم والايرادات والمصروفات تم تبسيطها مقارنة بمعايير الابلاغ المالي والدولي؛

✓ اقل درجة مطلوبة من الكشف؛

✓ كتابة المعايير بشكل واضح وبلغة سهلة؛

✓ لزيادة خفض عبء تقديم التقارير عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اذخلت تعديلات على المعايير الدولية كل مرة خلال ثلاث سنوات، لتكون مناسبة لجميع الكيانات باستثناء تلك التي يتم تداولها علنا في اسواق الاوراق المالية والمؤسسات المالية مثل المصارف وشركات التأمين.

2-التطورات التي مرت بها المعايير: صدر في التقرير السنوي للمجلس في ديسمبر 2000 ما يلي:

انطلاقاً من هذه التصريحات التي تبين بأن هناك طلب على إعداد معيار خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قام المجلس IASB بعد تأسيسه مباشرة بتعيين مجموعة عمل مكونة من خبراء لدراسة المشروع، وعلى إثر ذلك صرح الأعضاء الإداريون (Trustees) في تقريرهم السنوي بأنهم سوف يدعمون أي مجهود يقوم به المجلس من أجل إعداد معيار يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك خصوصية الدول النامية. وقد تجسد هذا الدعم فعلاً عندما قام الأعضاء الإداريون بإضافة هدف جديد للهيئة إلى جانب الأهداف السابقة والمتمثل في ضرورة قيام المجلس بإعداد معيار محاسبي دولي يراعي خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الدول النامية. كما قام المجلس الاستشاري بدعم هذا المشروع.

بعد قيام اللجنة بمحضر أولي للقضايا المرتبطة بالموضوع، تم إصدار أول ورقة مناقشة في جوان 2004 بعنوان " وجهة نظر أولية حول مشروع المعيار ".

إثر استلام التعليقات على ورقة المناقشة الأولية، اتضح أن العديد يطالب بتبسيط سياسات الاعتراف والقياس المحاسبي، لكن القليل منهم جدا من أعطى البديل، كما لم تكن أية إشارة إلى القضايا التي يجب تعديلها في المعيار الجديد مما أدى إلى ضرورة توفير معلومات أكثر لإمكانية تقييم ماهية القضايا التي تحتاج إلى التبسيط والتعديل. لهذا قام المجلس بعقد اجتماعات عامة مفتوحة في أبريل 2005 مع معدي ومستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم خلالها طرح سؤالين أساسيين هما:

- ما هي القضايا التي يمكن تبسيطها من أجل المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- انطلاقاً من خبرتك، ما هي القضايا التي يجب إلغاؤها من IFRS بشكلها الكامل لأنها غير موجودة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي حالة ظهورها هل يمكن لهذه المؤسسات الرجوع إلى IFRS بشكلها الكامل لمعالجتها ؟

وفي جانفي 2006 قام فريق العمل بإعداد بيان تمهيدي بالمبادئ الأساسية التي تشكل أساس مسودة للعرض وتشرح الحلول البديلة التي أخذت بالاعتبار والأسباب التي أدت إلى قبولها أو رفضها، ومنذ فيفري 2006 انطلق المجلس في دراسة ومراجعة البيان لإعداد مسودة عرض المعيار الذي تم نشره للعموم في فيفري 2007 بأربع لغات: إنجليزية وفرنسية وألمانية وإسبانية، والتي صدرت بخمس لغات على شبكة الانترنت، حدد شهر سبتمبر 2007 كحد أقصى لاستقبال الإجابة لكن بطلب من مشاركي التجربة الميدانية التي أجريت من أجل التأكد من إمكانية تطبيقه المعيار في

الواقع والتقرب أكثر إلى أصحاب المصلحة، تم تمديد هذه الفترة إلى غاية 30 نوفمبر 2007، ومن أجل عدم التشتت في الإجابات وتضاربها خصص المجلس فريقا من الخبراء لتبسيط فهم الأسئلة للعموم في موقع الهيئة على شبكة الانترنت ومنذ مارس 2008 إلى غاية أبريل 2009 تم عقد 13 اجتماعا عاما مفتوحا خلال هذه الفترة من أجل إعادة النظر في مسودة عرض المعيار قبل إصداره نهائيا، وفي جويلية 2009 صدر المعيار بشكله النهائي، وقد حددت فترة ثلاث سنوات في كل مرة لإعادة النظر في المعيار وفق المستجدات.

ثالثا: دراسة الاختلاف بين المعايير المحاسبية الشاملة والمعايير المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1- المواضيع التي تم حذفها:

تم حذف بعض المواضيع في المعايير المحاسبية الشاملة لأنها ليس لها صلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا الجدول يبين المواضيع المحذوفة:

الرقم	الموضوع
1	التسويات المتتابعة للموجودات والمطلوبات
2	الضرائب المؤجلة المعترف بها بعد المحاسبة عن المشتريات الرئيسية
3	الملكية غير المسيطر عليها (حقوق الاقلية)
4	خطوات الاكتساب المتتابعة
5	التعويض المدفوع عن الموجودات
6	الدفع على اساس الاسهم
7	منافع العمال
8	اعادة تملك الحقوق
9	اندماج الاعمال
10	فقدان السيطرة
11	الاحداث مع الاقلية
12	الارشادات على التأثيرات المهمة
13	الاستثمارات المشتركة
14	خسائر التلف
15	الارباح والخسائر من اعادة تقييم الاحداث بالأدنى او الاعلى
16	الترتيبات التعاقدية
17	طريقة الملكية في اعداد القوائم المالية الموحدة
18	العمليات للوحدات المشتركة
19	توسيع الضمانات

التمييز بين الاعلان وعدم الاعلان عن احداث المقايضة	20
تحويل الموجودات من الزبائن	21
المنح الحكومية غير المالية	22
المساعدات الحكومية	23
اعادة دفع المنح الحكومية	24
المشتقات	25
اعادة تصنيف بين مجاميع الادوات المالية	26
دليل ارشادي تفصيلي عن اعادة الاعتراف بالموجودات المالية	27
تأهيل ووصف العناصر والادوات المخفية	28
دليل صافي القيمة القابلة للتحصيل	29
دليل حول التحويل من والى الاستثمارات العقارية	30
التخلص	31
عدم امكانية تحجيج القيمة العادلة المناسبة	32
بدائل الموجودات	33
الحصول على المنح الحكومية عند الحروب	34
اعادة التقدير	35
دليل على القيمة المستخدمة	36
الموجودات المشتركة	37
التعريف بمنافع المصانع التي يتوزع الخطر فيها بين عدد من الوحدات تحت سيطرة مشتركة	38
اختبار الحد الاعلى للموجودات	39
دليل ارشادي تفصيلي عن القياس للالتزامات المنافع المحدودة	40
الموجودات الظاهرة بالقيمة العادلة	41
اعادة تخصيص الضرائب المؤجلة	42
الضرائب المؤجلة الظاهرة نتيجة على اندماج الاعمال	43
الضرائب المؤجلة والجارية الظاهرة نتيجة احداث الدفع على اساس الاسهم	44
التغيير والاختلاف نتيجة الضرائب الاجنبية المؤجلة على الموجودات والمطلوبات	45
تأثيرات الضرائب على معدلات التغيير	46
المنح الحكومية المرتبطة بالموجودات البيولوجية	47
عناصر ومجال كلفة الاستكشافات وتقييم الموجودات IFRS6	48
التقارير القطاعية IFRS 8	49
التقارير المالية المرحلية IAS34	50
العائد على السهم IAS33	51

2- الاختلاف بين المعايير:

من اهم الاختلافات بين المعايير مايلي:

- ✓ عرض قائمة المركز المالي على اساس السيولة وليس على اساس المتداول وغير المتداول .
 - ✓ لا يتطلب الامر الافصاح عند تصنيف المصروفات تصنيفا وظيفيا ان يتم الافصاح عن معلومات اضافية عن بعض المصروفات كالاهلاك.
 - ✓ تم تفضيل استخدام الاسلوب الغير مباشرة بدل الاسلوب المباشر في اعداد قائمة التدفقات النقدية.
 - ✓ عدم جواز استخدام كافة نصوص معيار الابلاغ المالي الثاني، والاكتفاء بما ورد في القسم، مع السماح بقياس المخزون بأخر الاسعار المتاحة اذا كانت تقارب التكلفة .
 - ✓ عدم جواز اهتلاك عناصر الاصل.
 - ✓ عدم جواز فصل الارض والمباني عند شرائهما في صفة واحدة بناء على تقدير غير ملائم لتكلفة كل منهما.
 - ✓ تم تبسيط اسس القيمة العادلة للأصول البيولوجية، واستخدام اسلوب القيمة العادلة عند عدم امكانية تقدير القيمة العادلة.
 - ✓ تم اعفاء المؤسسات الخاصة من اعداد قوائم مالية مقارنة في السنة الاولى لصعوبة اعادة اعداد القوائم المالية، وكذلك تم اعفائها من بعض متطلبات تعديل الارصدة المفتوحة.
- كما تم تبسيط المعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال:
- ✓ عدم وجود طلب لرسملة تكاليف التطور.
 - ✓ ان الوحدات المشتركة ربما تتم المحاسبة عليها بالكلفة او بالقيمة العادلة بالإضافة الى طريقة الملكية.
 - ✓ ان اختبارات فقدان شهرة المحل تمكن من خلال وجود مؤشرات ترتبط بالقيمة التي يمكن شطبها من خلال وجود مؤشرات لذلك.
 - ✓ مكن الاعتراف بالارباح او الخسائر الزراعية عندما تتحقق.

✓ مكن الاعتراف بالقيمة العادلة للاستثمارات والموجودات البيولوجية عندما توجد معلومات عن سعر السوق.

✓ هناك تبسيط لمعلومات الادوات المالية.

✓ ان حجم الافصاح قد تم تخفيضه في معظم المعايير بصورة واضحة.

خاتمة:

من خلال العرض السابق للمعايير المحاسبية ، والمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم توصلنا الى النتائج التالية:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج الى معايير اقل تعقيدا من المؤسسات الكبرى.
- هناك الكثير من المعايير المحاسبية الدولية تم حذفها لتتلاءم مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم .
- تم تبسيط المعايير المحاسبية الدولية لتتماشى مع متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ان تطبيق المعايير المحاسبية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيساهم في زيادة دور المحاسبة في خدمة المجتمع.

قائمة المراجع :

المراجع العربية :

- ابو غزالة طلال، التغيرات المحاسبية والتشريعية والدولية والعالمية في ظل اتساع النظرة للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم ومتناهية الصغر ، المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن لجمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين، الاردن، 2008.
- امال مهاة، عمر عزوي، المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة وتحدي للدول النامية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مجلة الباحث للعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد11، 2012.
- البنك الأهلي المصري المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم 141 لسنة 2004 ، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع المجلد السابع والخمسون ، القاهرة. المؤسسات
- المحروق، ماهر حسن، مقابلة ايهاب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتها — مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة- جبل عمان، الدورة الثانية، 2006.
- عفاف اسحاق ابوزر، التغيرات المحاسبية والتشريعية والدولية والعالمية في ظل اتساع النظرة للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم ومتناهية الصغر ، المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن لجمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين، الاردن، 2008.

المراجع الأجنبية :

- International Accounting Standard, IFRS FOR SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTITIES 06/ 10 /2017
<http://www.iasplus.com/standard/ifrsforsmes.htm>.
- IASC Foundation, Press Release, London, 29 January 2009.
- Price water house cooper-"SIMILARITIES AND DIFFERENCES A COMPARISON OF FULL AND IFRS FOR SMES"-



الملتقى الوطني حول
إشكالية استدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر